التحليل السيسيولوجي للاستبعاد الاجتماعي

أ.هـدي أحمد أحمد علوان الـديب

أ. محمود عبد العليم محمد سليمان

جامعة الزقازيق– مصر

الملخص :

لقد شغلت قضية الاستبعاد الاجتماعي بال كثير من علماء الاجتماع كونها سببًا مباشرًا في تقسيم المجتمعات وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها فالاستبعاد الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات حتى أن مفهوم الدولة ذاته يعد ناقصا مع وجود بوادر الاستبعاد الاجتماعي فيها. ويهدف هذا المقال إلى التعرف على مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، وأشكاله، وأبعاده، وعوامل انتشاره، ومخاطره.

Summary:

I've run the issue of social exclusion Pal many sociologists being a direct cause in the division of communities and the emergence of hotbeds of tension and division where social Exclusion works in complete contrast with the integration process upon which the communities so that the concept of the state itself is less with the existence of signs of social exclusion in it. This article aims to identify the concept of social exclusion, and its forms and dimensions, and spread factors, and risks.

مقدمة

تداول الفكر الإنساني على مدى العصور القديمة ثم العلم الإنساني والاجتماعي في العصور الحديثة قيمة (المساواة) وأهميتها حيث حلمت الشعوب بالعدل الاجتماعي. وأدخلت ذلك في مذاهبها ورؤاها الطوباوية ثم في فلسفاتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية. وما زالت المساواة وما زال العدل بعيدين عن الواقع وعن الناس. لكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة، الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، أما اللامساواة فتعني الاستبعاد أو الحرمان من هذه المشاركة. وقد شغلت قضية الاستبعاد الاجتماعي بال كثير من علماء الاجتماع وذلك لأنها تعد سببًا مباشرًا في تقسيم المجتمعات، وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالاستبعاد الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات(عياد،2014).

الاستبعاد الاجتماعي مفهوم، ربما يكون جديدًا على قاموسنا الثقافي، وهذا لا يعني أن ميدان الدراسات الاجتماعية لم يلتفت إليه لكونه ظاهرة جديرة بالاهتمام، لكننا لا نملك حتى هذه الساعة أية

محاولة لتأطير هذه الظاهرة ودراسة أبعادها أو مراقبة آثارها السلبية على بنية المجتمع لأننا لا نملك أصلاً أية وحدة متخصصة في هذا الميدان، في حين يبذل المجتمع الغربي، جهودًا واضحة في البحث الميداني المتخصص، وإجراء المسوحات الدورية لمستويات الظاهرة وأنماطها ووضع البدائل الكفيلة بتخفيف آثارها، على الرغم من سعة فرص الاندماج المجتمعي وتوفر العوامل المساعدة على إقامة العدالة الاجتماعية، من خلال النظم والآليات الديمقراطية المتبعة، ومنظومة الحقوق والواجبات التي تتكفلها سياقات المواطنة، ومنظومة حقوق الإنسان التي تلتزم بها المجتمعات الغربية بصورة أوضح وأكثر شفافية من مجتمعاتنا (شغيدل ، 2014).

أولاً – الاستبعاد الاجتماعي – نشأة المصطلح و تطوره

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه قبل ظهور مصطلح الاستبعاد الاجتماعي استخدمت مصطلحات أخرى، فمثلاً هيمن مفهوم العرق أو الطائفة عند الحديث عن الاستبعاد الاجتماعي لفترة طويلة، حيث عانت المجتمعات البشرية من العديد من التمايزات الطبقية والثقافية والجنسوية، فنشأت جراء ذلك العديد من المصطلحات والمفاهيم لتأطير بعض مظاهر التمايز، كمصطلحات: التمييز العنصري، الحقد الطبقي، الطبقات المسحوقة، مساواة المرأة ومفاهيم الجنوسة (الجندر) وغير ذلك، فالسود– على سبيل المثال– مبعدون عن عالم البيض، والأقليات الدينية والعرقية مبعدة عن الأغلبية الاجتماعية، والفقراء مطرودون من جنة الأغنياء، وطبقات القاع مقصية ومهمشة عن عالم الرفاه الأرستقراطي، والمرأة مغضوب عليها في المجتمعات الذكورية. وهكذا يتم تكريس الفوارق الطبقية والعزلة في خضم تآكل الطبقات الوسطى التي يمكن أن تشكل عامل تقريب بين طبقات المجتمع(شغيدل ، 2014).

وعند محاولة رصد نشأة وتطور مصطلح الاستبعاد الاجتماعي نجد أنه أستخدم لأول مرة عام 1974م في فرنسا، من قبل "رينيه لينوار" René Lenoir، وزيرة الخارجية للعمل الاجتماعي آنذاك وكانت تستخدمه للإشارة إلى الأفراد الذين يعانون من مشكلات اجتماعية ولا يتلقون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي، كالأفراد المعاقين جسديًا، و المعاقين عقليًا، وغير المنسجمين اجتماعيًا. وقد أقرت "لينوار" بضرورة تحسين ظروفهم الاقتصادية، لأجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وفي السنوات التالية لطروحات "لينوار" تم تطوير المفهوم وتوسيع أفاقه ليشمل جميع الناس المحرومين جزئيًا أو كليًا من المشاركة في مجتمعهم وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية (Beall, 2002:6).

وعند نهاية ثمانينات القرن الماضي، اهتمت اللجنة الأوربية ذات العلاقة، باعتبار الاستبعاد الاجتماعي نتاجًا مباشرًا لمشكلات البطالة المطردة وافتقاد العمال للمهارات الضرورية للعمل. وفي أوائل التسعينيات، أعتمد مصطلح الاستبعاد الاجتماعي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وبحلول منتصف التسعينات، كان استخدام مصطلح الاستبعاد الاجتماعي أكثر شيوعاً وانتشاراً بين السياسيين في بريطانيا، حيث بدأ استعمال هذا المصطلح، داخل مناخ سياسي لم يكن يعترف فيه السياسّون من حزب المحافظين

بوجود الفقر. وقد أدّى تبّني المصطلحات الخاصة بالاستبعاد إلى إتاحة الفرصة للمناقشات الدائرة حول السياسة الاجتماعية لتمتدّ على مستوى القارة الأوروبية (الحوراني،2012: 235).

وفي أواخر العقد الأخير من القرن العشرين استحدث رئيس الحكومة البريطانية ما أطلق عليه آنذاك (وحدة الاستبعاد الاجتماعي SEU) وتم بعد ذلك إحصاء أربعة آلاف حي سكني تعاني من الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي وتعاني بشكل حاد البطالة والجريمة المتشابكة على نحو ميئوس منه مع حالة متدنية في الصحة والإسكان والتعليم بل تحولت إلى أحياء محظور دخولها ومحظور مغادرتها على البعض الآخر(هيلز [وآخرون]، 2007: 29).

ثانيًا – الاستبعاد الاجتماعي .. التأصيل النظري للمفهوم

1- مفهوم الاستبعاد الاجتماعي

يستخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيها الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقًا لاعتبارات تقررها وتُفعّلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصور مختلفة. ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، قد تحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية (جيدنز، 2005: 394).

ويعرف الاستبعاد الاجتماعي بأنه حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات: كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، والفرص التي تعزز الوصول إلى الموارد واستخدامها (الميتمي،2013م). فالاستبعاد ليس أمرًا شخصيًا ولا راجعًا إلى تدني القدرات الفردية بقدر ما يمثل حصاد ونتاج بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها (Bessis,1995).

ويرى "بيس" أن الاستبعاد الاجتماعي هو اختصار لتسمية ما يمكن أن يحدث للأفراد أو المناطق التي تعاني من مجموعة من المشكلات المرتبطة بأثر الاستبعاد، كالبطالة، و ضعف المهارات، والدخل المنخفض، والسكن الردئ أو العشوائي، وسوء الحالة الصحية و البيئية، وارتفاع معدلات الجريمة، والتفكك الأسري (Peace,2001:17).

وبذلك ينطوي تعريف الاستبعاد الاجتماعي على ثلاثة عناصر:-

أولاً – أن الاستبعاد يشير إلى الأفراد والشرائح والجماعات.

ثانياً– إنه يجسد الحرمان القائم في المجتمع.

ثالثاً– إنه يتأسس على العلاقات الاجتماعية الموجودة (عبد الجواد، 2008: 43).

2- الاستبعاد وعلاقته بالفقر والحرمان

على الرغم من وجود علاقة ارتباط بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، فالحقيقة أن الاستبعاد ظاهرة تتعدى مجرد أن يكون الفرد فقيرًا في المجتمع. حيث أن الاستبعاد يتميز عن

الفقر، لأن الاستبعاد يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان. فالاستبعاد لا يعني بالضرورة نقص المال رغم أن المال عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله كما يعد نذيرًا مبكرًا أو علامة أساسية أو مكونًا أساسيًا للاستبعاد الاجتماعي (Bessis,1995). كما أن الاستبعاد يتجاوز المتغيرات الاقتصادية الأخرى كحالة العمل أو الوضع المهني، حيث يمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصًا غير مندمجًا في مجتمعه. والمتمثلة في الحرمان من الحقوق التي تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي، وبالحرمان من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير. فالاستبعاد ناتج من نواتج الحرمان المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه (الميتمي، 2013). فالفرد يعتبر مستبعدًا اجتماعيًا عندما يرغب في المشاركة في النشطات المقبولة في المجتمع ولكنه لا يتمكن من المشاركة.

3- الاستبعاد نقيض للاندماج الاجتماعي

يعد الاستبعاد الاجتماعي نقيض للاندماج الاجتماعي Social Inclusion ، الذي يعرف بأنه "عملية تحسين قدرات الناس المحرومين، ومنحهم الفرصة للمشاركة في المجتمع(World Bank,2013). فالاندماج يتضمن سلسلة من العمليات المقصودة التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات المعنية، بغرض إعادة إندماج الفئات المستبعدة في المجتمع، سواء كان سبب الاستبعاد هو الفقر، أو ضيق مجال المشاركة، أو سوء توزيع الموارد، أو التمييز الاجتماعي. ويتطلب تحقيق الاندماج بهذا المعنى، تفكيك "القواعد الهيكلية للاستبعاد"، وليس مجرد تحسين بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة، وبمعدل الالتحاق بالمدارس، وبالتسجيل في قوائم الناخبين. هذا مع ملاحظة أن تحقيق الاندماج لا يتوقف علي تحسين قدرة الفرد أو الجماعة علي استيعاب متطلبات بقاء النظام الاجتماعي وحسب، بل يتوقف أيضًا على درجة الاندماج التي يبديها المجتمع نفسه، على نحو يدفع الفرد إلى الانخراط فيه والمشاركة أو العكس.

ثانيًا- أشكال الاستبعاد الاجتماعي

يرى "بيس" إلى أنه يوجد ما لا يقل عن 15 نوعًا من الاستبعاد، و من هذه الأنواع التي ذكرها: التهميش الاجتماعي، الحرمان المادي، قبول الحد الأدنى من الحياة، الاستبعاد علي أساس العرق أو الجنس، والاستبعاد من الأسرة، والاستبعاد المجتمع، الاستبعاد من دولة الرفاهية، والفقر على المدى الطويل، والاستبعاد من التيار الحياة السياسية والاقتصادية، الاستبعاد من سوق العمل (Peace,2001:17). بينما يصنف "جيدنز" أشكال الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة إلى شكلين، الأول: هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع. أما الثاني: فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية فيما يطلق عليه ثورة جماعات الصفوة، وتعيش هذه

الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير(جيدنز، 2005: 394).

ثالثاً- أبعاد وسمات الاستبعاد الاجتماعي

حدد "بورخارت وأخرون" Burchardt et al ، أربعة أبعاد للاستبعاد الاجتماعي هي:

1. عدم الاستهلاك (أي عدم القدرة علي شراء السلع،وعدم امتلاك مسكن).
2. عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية.
3. عدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي والوطني.
4. عدم التفاعل الاجتماعي، وعدم التكامل الأسري، ضعف الحماية، ضعف التضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلي ثم الوطني (Burchardt, Grand, Piachaud,2002).

بينما أشارت "بسيس"، إلى أن هناك ثلاثة أبعاد للاستبعاد:

1- البعد الاقتصادي وهو ينتج مباشرة من الفقر مثل الاستبعاد عن العمل والحرمان بالتالي من دخل منتظم.

2- البعد الاجتماعي ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التمزق في النسيج الاجتماعي والتضامن.

3- البعد السياسي ويتعلق بوضع بعض الفئات من السكان - مثل النساء والعرقية والدينية - المحرومون من كل أو جزء من نظمها السياسية - الأقليات أو المهاجرين وحقوق الإنسان(Bessis,1995).

وقد أشار "كوستينكو وأخرون " Kostenko et al إلى أن للاستبعاد الاجتماعي سمات عدة:-

السمة الأولي: تتحدد في شكل الاتصال Relational، ويشير إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، أو التباعد بينهما، وكذلك المشاركة المجتمعية غير المتكافئة.

أما السمة الثانية: تتحدد في الديناميكية Dynamic، والتراكمية Cumulative حيث يتسم الاستبعاد الاجتماعي بالعمليات التراكمية والتطورية والتي يتم فيها تشكيل الخبرات الحالية نتيجة الخبرات الماضية والتي التالي تؤثر علي الخبرات والظروف الحياتية المستقبلية.

وتتحدد السمة الثالثة: في النسبية Relative، حيث يقاس الاستبعاد الاجتماعي في ضوء المعايير المجتمعية والتي تميز مجتمع عن الآخر، ومن ثم فعند قياسه يختلف التقييم في الزمان وكذلك المكان، أي ليس الحكم مطلقاً .

أما السمة الرابعة: هي تعدد الأبعاد Multi-dimensional، حيث يتحدد الاستبعاد الاجتماعي بأبعاد عدة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والجغرافية، وكذلك المواطنة.

والسمة الخامسة: هي القوة Agency، فالاستبعاد الاجتماعي يعبر عن إرادة أصحاب القوة القادرين علي السيطرة و علي اتخاذ القرار وتنفيذه. (Kostenko.w, Wilkins. R, and Scutella,2009:12)

رابعاً- عوامل انتشار الاستبعاد الاجتماعي

إن الاختلاف في تحديد مفهوم موحد للاستبعاد الاجتماعي جعل رؤى العلماء والباحثين تتسع في تحديد الأسباب الرئيسية المتصلة به والمؤدية لحدوثه، فبرز في هذا المجال ثلاث مدارس فكرية، وهذه المدارس الثلاثة تبحث عن إجابة للسؤال القائل: من الذي يقوم بالاستبعاد ؟ فكانت إجابات المدارس الثلاثة حسب منطلقاتها الفكرية المختلفة:-

(1) المدرسة الأولي:

تضع سلوك الأفراد وقيمهم الأخلاقية في المقام الأول. حيث أكدت هذه المدرسة علي أهمية القيم الأخلاقية وعلي التفسيرات السلوكية، وركزت تحليلها علي الأفراد المستبعدين اجتماعياً وألقيت عليهم اللوم لأنها تعتبرهم المسئولين عن وضعهم هذا بل وتؤكد علي أنهم هم الذين وضعوا أنفسهم في هذا الموضع.

(2) المدرسة الثانية:

تؤكد علي أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداء من دولة الرعاية أو الاشتراكية إلى الرأسمالية والعولمة. و ترى أن المؤسسة المدنية والاقتصادية تجعل من الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم فيه نوع من تقييد الفرص أمام الآخرين، مما يعطي الانطباع بانتقاء وجود فعل الاستبعاد علي جانبين:- الجانب الأول: حصيلة هذا النظام أو المؤسسة فهو في العادة غير مقصودة، أو علي الأقل خارج نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة. أما الجانب الثاني: لا يملك الأفراد المستبعدون اجتماعياً فرصة معالجة وضعهم.

(3) المدرسة الثالثة:

تؤكد على أهمية التميز ونقص الحقوق المنفذة فعلاً كسبب رئيسي في عملية الاستبعاد، و بتحليلها يكون المستبعدون واقعين تحت رحمة الأقوياء وبالتالي فهم يلقوا بالمسؤولية علي الصفوة بصورة كاملة (سلطانية، وبن تركي: 2012: 18).

وبعيداً عن المدارس الفكرية وتحليلاتها للأسباب التي ينجم عنها ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن نذكر الأسباب التالية التي يمكن أن ينتج عنها هذه الظاهرة كما يلي:-

- أسباب سياسية: حيث يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر علي هيئة توتر واستعداد كبير لانفجار.

– أسباب اقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاستبعاد من عمق النسق الاجتماعي نظراً لما للعامل الاقتصادي من دور في تحديد فعالية الأفراد في النظام الاجتماعي، ومدي تحكمها في توسيع أو تضييق دوائر النشاط لدي الفرد، فالثورة أهم محددات استبعاد الفرد أو اندماجه في المجتمع.

– أسباب نوعية: جنس الفرد في المجتمع يحدد دوره ومكانته وحتى منطلق التربية، فالثقافة العربية تفرق بين الذكور والإناث في إعدادهم لأدوار متباينة يحددها النوع الذي ينتمون إليه، وهو ما جعل العديد من الحركات الداعية لرفع القيود وأشكال التهميش والاستبعاد للمرأة في أداء العديد من الأدوار الجديدة والتي تكون في العادة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية (سلطانية، وبن تركي: 2012: 18).

خامساً– مخاطر الاستبعاد الاجتماعي

على النسق الاجتماعي للدولة والمجتمع

إن تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أجزاء النسق في المجتمعات لها تأثير واضح علي التكامل بين أجزائه وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يكون الأثر البالغ لهذه الظاهرة يتجسد من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده علي اعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي لأي مجتمع .

1– مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على قيم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية كمفهوم يمثل الحد الأدنى للعدالة، وهي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع كما أنها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية، مع التأكيد في نفس الوقت علي وجود مظاهر الحرمان في المجتمع، والذي ينبغي أن يثير الطلب المشروع للحصول علي المعونة أو الإنصاف من الظلم والتعويض عنه.

فالاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية أو الفرص المتكافئة بين الأفراد علي الأقل في جانبين اثنين:–

– الجانب الأول: يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة.

– الجانب الثاني: يشكل الاستبعاد الاجتماعي في الواقع إنكاراً للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية. فالاستبعاد الاجتماعي بإمكانه أن يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية باعتبارها فرصاً متكافئة، ففي بعض الظروف يمكن للاستبعاد الاجتماعي أن يشكل بصورة فعلية إنكارا للعدالة الاجتماعية(سلطانية، وبن تركي: 2012: 20).

2– مخاطر الاستبعاد على قيم التضامن الاجتماعي:

تختلف العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في علاقتهما بالاستبعاد الاجتماعي سواء كان ذلك طوعاً أو قهرا، فالتضامن الاجتماعي كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع يرد في سياق تفسير

تماسك المجتمعات الصناعية الحديثة، فالتقسيم المعقد للعمل يترتب عليه بالضرورة أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع متخصصًا في مجال محدود وعاجزًا عن أن يوفر لنفسه ما يحتاج إليه دون التعاون والتبادل مع الآخرين، لذلك فالمجتمع يتماسك لأن الأفراد لا يملكون الموارد والإمكانيات التي تمكنهم من الانسحاب منه (سلطانية، وبن تركي: 2012: 20).

و يقصد بالتضامن الاجتماعي الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة وهو يمتد ليتجاوز الأشخاص الذين يكون المرء علي صلة شخصية بهم، وهو في حده الأدنى تقبل الأغراب كبشر لهم نفس الاحتياجات والحقوق. فالتضامن الاجتماعي له أسبابه الاجتماعية. والعزلة الاجتماعية أو الاستبعاد الاجتماعي هو من العوامل المهمة في تقوية التضامن: الانخراط في المؤسسات المشتركة ومعايشة الخبرات، فحياة الناس تكون أفضل حالا في مجتمع يتشارك أعضاؤه في بعض جوانب تلك الحياة (أنظر، جيدنز، 2005: 394).

إن جعل المجتمع يعيش تضامنًا آليًا يحتاج إلى أسس مادية للمشاركة في حياة المجتمع فمرافق الخدمات العامة التي توفرها الأنظمة الأساسية (كالمدارس والخدمات الصحية..) تعد واحدة من أساليب تشكيل التضامن بين أفراد المجتمع، غير أنه من الملاحظ أنها أصبحت في كثير من الأحيان منتجة للاستبعاد الاجتماعي للأفراد أكثر مما تقدمه لهم من تضامن، فكثرة انتشار ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي داخل المجتمع تقضي تدريجياً على التضامن بين أفراده (سلطانية، وبن تركي: 2012: 20).

3- الاستبعاد الاجتماعي و انتشار العنف في المجتمع :

يمثل العنف ممارسة سلبية تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل استمراريته وتطوره الآمن. ويعتبر ظهور العنف وكافة الجماعات الرافضة للدولة Movements Anti-state، نتيجة حتمية لما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي. وبالتالي، فإن ظاهرة العنف هي صورة من صور الاستبعاد الاجتماعي، الذي يعني الانسحاب من الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة للمجتمع، وعدم الالتزام بالتسلسل الهرمي للأوضاع الاجتماعية، وللسلطوية المستقرة في المجتمع، بفعل ظروف قد تكون قاهرة، ولا يستطيع الأفراد مواجهتها (Silver, 2006: 4411-4413). وهذا الوضع شهدته بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا وباراجواي والإكوادور(Zibechi, 2010: 65-90)

واستنادًا لهذا الاتجاه، يعد الشخص مستبعدًا اجتماعيًا،عندما تتوافر فيه مجموعة من السمات، منها أن يكون مقيما في منطقة معينة من المجتمع، مثل المناطق العشوائية، وألا يستطيع المشاركة في الأنشطة العادية في المجتمع كباقي المواطنين، بالرغم من أنه قد تكون لديه الرغبة في المشاركة والانخراط. وبناء على ذلك، يمثل العنف ممارسة سلبية تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل استمراريته وتطوره الآمن. وتتألف جماعات العنف والبلطجة، كفئة مستبعدة اجتماعيًا، من الأفراد الذين سقطوا من شبكة الرعاية الاجتماعية بصورة رسمية، مثل المجرمين والمسجلين الخطرين ومعتادي الإجرام.

خاتمة

لقد تقصّى الباحثان مفهوم الاستبعاد والذي عُرف في أبسط صوره بأنه عدم الحصول على الموارد وانعدام القدرة على الاستفادة منها، والحرمان من الفرص التي تعزز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها. وعدم التمكن من التواصل مع الآخرين والمشاركة في حياة المجتمع، و يشكل هذا الاستبعاد حرمانًا لما فيه من إفقار لحياة الشخص. وقد توصل الباحثان إلى أن للاستبعاد الاجتماعي أبعاد عدة، وأنه موجود في مختلف المجالات والأشكال، فمثلا هيمن مفهوم العرق أو الطائفة عند الحديث عن الاستبعاد الاجتماعي لفترة طويلة. كما أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ليس مفهوما ساكنا في الواقع، بل هو عملية أو عمليات التهميش والتمييز في الحياة اليومية والتفاعل، إذ أصبح مصطلح الإقصاء جزءًا من المفردات الاجتماعية الهامة ومن المفيد الاعتراف بأن فكرة ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي لديه اتصالات مع مفاهيم راسخة في الكتابات عن الفقر والحرمان.

ويرى الباحثان أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على الاستبعاد الاجتماعي مثل: الصعوبات المالية التي تواجه الأسرة. النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية للإنسان. ظروف السكن غير الملائمة. تدني قدرة الفرد في الإدراك الذاتي لحالته الصحية. عدم الرضا عن العمل أو النشاط الأساسي للفرد داخل المجتمع. قلة وندرة الاتصالات مع الأقارب والأصدقاء. و من الجدير بالإشارة إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن ينشأ عن طرق متنوعة، لكن من المهم التعرف على براعة الفكرة وانتشارها وضرورة توخي الحذر في عدم استخدام هذا المفهوم بشكل عشوائي لوصف كل شكل من أشكال الحرمان.

ويؤكد الباحثان على أن الاستبعاد الاجتماعي هو ظاهرة تؤثر على الملايين من الأشخاص الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة بسبب ظروفهم الصعبة سواء في العيش أو العمل، وعلى مر التاريخ تطورت الأشكال التي يتخذها الاستبعاد الاجتماعي سواء بخصائصه أو المواقف المعتمدة تجاهه، ويبدو أن الجهات الفاعلة المعنية لا تلعب الدور المطلوب الذي يعكس رغبتها في تخفيض والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي.

قائمة المراجع :

- ✓ **باللغة العربية :**

1. *الحوراني، محمد عبد الكريم (2012): الاستبعاد والثورات الشعبية – محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2.*
2. *الميتمي، محمد (2013): من سياسات التخفيف من الفقر والبطالة إلى سياسات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي، صحيفة الثورة، الخميس، 25 إبريل.*
3. *جيدنز، أنتوني (2005): علم الاجتماع، ترجمة وتقديم/ فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت.*
4. *سلطانية بلقاسم ،اسماء بن تركي (2012):تشكيل صور من الاستبعاد الاجتماعي – الفقر والبطالة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد24 ماريس.*

5. شغيدل كريم *(2014):* مفهوم الاستبعاد الاجتماعي واثره في النسيج المجتمعي، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

6. عبد الجواد، مصطفي خلف *(2008):* التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر، مؤتمر "التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجاري واستكشاف الآفاق، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية، من 7– 8 إبريل.

7. عياد، هاني جرجس *(2014):* الاستبعاد الاجتماعي، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

8. هيلز، جون؛ [و آخرون] *(2007):* الاستبعاد الاجتماعي – محاولة للفهم، ترجمة/ محمد الجوهري، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

✓ **باللغة الاجنبية :**

1. *Beall, J (2002): Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia, Environment & Urbanization, Vol (14) No (1) April.*
2. *Bessis, S (1995): From Social Exclusion to Social Cohesion ,Towards a Policy Agenda, The Roskilde Symposium 2-4 March 1995, University of Roskilde, Denmark, <http://www.unesco.org/most/besseng.htm.>*
3. *Burchardt. T, Le Grand. J, Piachaud, D (2002): Degrees of Exclusion: Developing a Dynamic, Multidimensional Measure', in Hills, J. Le Grand, J. and Piachaud, D , Understanding Social Exclusion, Oxford University Press, Oxford. <http://www.gs-drc.org/go/display&type=Docu ment&id=3395>*
4. *Kostenko.w, Wilkins. R, and Scutella, R (2009): Estimates of Poverty and Social Exclusion in Australia: A Multidimensional Approach, The Australian and the Melbourne Institute present their sixth joint, Economic and Social Outlook Conference, Thursday and Friday, November 5–6, The University of Melbourne November.*
5. *Peace, R (2001): Social Exclusion a Concept in Need of Definition? Social Policy Journal of New Zealand - Issue 16 July.*
6. *Silver, H (2006): Social Exclusion, in Ritzer .G (ed.), Encyclopedia of Sociology, Oxford: UK; Blackwell.*
7. *World Bank (2013): Inclusion Matters, The Foundation for Shared Prosperity.*
8. *Zibechi, P (2010): Dispersing power- Social Movements as Anti-state Forces, Oakland; Baltimore; AK Press.*

✓ **مواقع الانترنت :**

1–http://www.althawranews.net/portal/news-42390.htm

2-– <http://socio.montadarabi.com/t3560-topic>